

الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل و تهديد استقرار دول المنطقة
Terrorist groups in the Sahel region and its effect on the stability of countries in the region



زمام فاطمة¹

جامعة الجزائر3

حشاني احمد²

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تاريخ الإرسال: 2020/04/09 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

عرف العالم بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر تغييرا في طبيعة التهديدات التي من بينها الارهاب والذي اعتبرته مؤسسة راند عدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبوقه. فإذا أصبحت الظاهرة الارهابية ظاهرة عابرة للقارات و الحدود ضمن ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية. و افريقيا منطقة الساحل التي تمثل بيئة خصبة لانتشار و تحرك الجماعات الارهابية من خلال تعدد هاته التنظيمات الارهابية التي نذكر منها القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و التنظيمات المرتبطة بها في المنطقة كحركة انصار الدين، جماعة بوكو حرام، الجهاد و التوحيد في غرب افريقيا. ساهم في ذلك عدة عوامل منها الجغرافيا و الصحراء الواسعة، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة من خلال التعددية الاثنية و الهوياتية التي تعرفها دول المنطقة، الفشل الدولتي والسياسي هذا الأخير الذي يعتبر سلاح ذو حدين من خلال اعتباره سببا وفي نفس الوقت نتيجة لاستفحال النشاط الارهابي بمنطقة الساحل الافريقي.

الكلمات المفتاحية: التهديدات، الارهاب، الساحل، الاستقرار، بناء الدولة

Abstract:

After the events of September 2001, the world witnessed a change in the nature of threats including the terrorism phenomenon, which the RAND foundation considered an unorthodox enemy that requires an unprecedented vision. so, the terrorism becomes a transcontinental global phenomenon within what is known as an asymmetric threats.

Then, the Sahel region, which represents a fertile environment for the spread and movement of terrorist groups through the multiplicity of these terrorist organizations, from which we mention al-Qaeda in the Islamic Maghreb and its related organizations in the region, such as Ansar Eddine, Boko Haram, jihad and unification in West Africa, which Several factors contributed to this, including the vast geography and desert, then the social and economic factors of the region through the ethnic pluralism and identities that the region know, and political failure of the states, which is considered a double-edged sword by considering it a cause and at the same time as a result of the aggravation of terrorist activity in the African

¹زمام فاطمة جامعة الجزائر3 ، fatimazemam1@gmailcom

²حشاني احمد لمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، hamadahachani47@gmail.com

مقدمة:

عرفت منطقة الساحل في العشر سنوات الماضية مجموعة من التحولات خاصة منها قضية تنامي ظاهرة الحركات الانفصالية التي ثارت ضد أنظمتها نتيجة التهميش والحرمان الذي مورس ضدهم، مما انعكس سلبا على المنظومة الأمنية للمنطقة وأصبحت بذلك تعرف انفلاتا أمني رهيبا أدى إلى تنامي مختلف التهديدات وبروز فواعل جديدة عبر وطنية مؤثرة في المنطقة ومصدر تهديد لأمن الدول، حيث نخص بالذكر الإرهاب الذي استفاد من الانفلات الأمني الذي نتج عن صراعات سياسية واجتماعية داخل الدول في المنطقة ليجعل منها حاضنة وقاعدة رئيسية ينطلق منها لمزاولة مختلف أنشطته غير الشرعية. فالمعطيات الإقليمية الجديدة التي أفرزتها كل من الأزمة الليبية والمالية في المنطقة والتي صعبت من وتيرة نشاط التنظيمات الإرهابية المستفيدة من حالة الفوضى والأمن وانعدام الاستقرار، ما نتج عنها تسرب خطير للأسلحة المختلفة، التي استفادت منها التنظيمات الإرهابية، ما أثر سلبا على الأمن الإقليمي وأمن الدول المنتمة لنفس الإقليم وعلى رأسها الجزائر. حيث أثر المد الإرهابي في المنطقة سلبا على مختلف المرجعيات المكونة للأمن دولة، مجتمعا وأفرادا. فكيف أثرت الظاهرة الإرهابية على استقرار الدولة في منطقة الساحل الأفريقي؟. للإجابة على هاته الإشكالية نقترح كافتراض أولي ان التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل كان لها تأثير على مسار بناء دول المنطقة امنيا، اقتصاديا و سياسيا. معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي من خلا دراسة الظاهرة الارهابية في حد ذاتها و كذا اهم التنظيمات الارهابية الناشطة ضمن الاقليم الجيوسياسي لمنطقة الساحل. ساعين في ذلك للوقوف على العوامل الاساسية التي ساهمت في تزايد و استمرار نشاط الجماعات الارهابية بمنطقة الساحل منذ سنوات عديدة و ما انعكس ذلك على استقرار الدولة بالمنطقة

2 - المبحث الأول: تحديد التهديدات الارهابية التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي:

يتضمن تمهيد

2-1- المطلب الأول: ماهية الإرهاب

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مختلف تعاريف الارهاب من الناحية اللغوية، الاصطلاحية، وكذا اجرائيا. ثم اهم الخصائص و الدوافع

التعريف اللغوي للارهاب: كلمة إرهاب في اللغة العربية: نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب والإرهابي، ويرجع البعض ذلك إلى كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، وقد وردت كلمة "الرهبنة" في القرآن الكريم بمعان عديدة منها "الخشية" و"تقوى الله" سبحانه وتعالى، مثل قوله تعالى: ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون ﴾¹، وقوله تعالى: ﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا ﴾². وقد وردت بمعنى "الرعب و الخوف" مثل قوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾³، وقد اقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "رهب" أي خاف وكلمة "إرهاب هي مصدر الفعل" ارهب وأرهب بمعنى خوف ويقولون أن الإرهابيين الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لت تحقيق أهدافهم.

أما المعنى اللغوي للإرهاب في قواميس ومعاجم اللغة اللاتينية فنجد أن القاموس الفرنسي "لاروس" يعرف الإرهاب بأنه: (مجموعة أعمال العنف التي ترتكها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة). أما في اللغة الانجليزية فمصدر كلمة الإرهاب Terrorism هو الفعل اللاشيء Ters الذي استقت منه كلمة Terror والتي تعني الرعب أو "الخوف الشديد".⁴

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة

التعريف الاصطلاحي: حتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل للإرهاب، لكن على الرغم من ذلك نجد تعاريف بعض الأكاديميين:

عرف الفقيه ليمنكين Lemkin الإرهاب عامة بأنه (يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف).

ويرى الدكتور نبيل حلي أن الإرهاب: هو الاستخدام غير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها.⁵

عُرف الإرهاب من قبل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: (أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر.⁶

كتعريف إجرائي للإرهاب: فتأسيسا على ما سبق يمكن تحديد هذا التعريف الإجرائي للإرهاب كما يلي:(الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، معتمدا في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز الرهائن زوا التفجيرات أو الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة).⁷

2-2- المطلب الثاني: خصائص الإرهاب ودوافعه :

خصائص الإرهاب

أ. خاصية العنف أو التهديد بالعنف: فلا يمكن أن نتصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جرائم القتل أو الخطف أو التدمير.

ب. خاصية التنظيم المتصل بالعنف: العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظما من خلال حملة إرهاب مستمرة، أي نشاط منسق ومتصل لعمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب.

ج. خاصية الهدف السياسي للإرهاب: إن هدف العمليات هو القرار السياسي أي إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو حذفه ما كانت تتخذه أو تمنع عنه أو تعدله لولا الإرهاب.⁸

دوافع الإرهاب:

أ. الدوافع السياسية: هي عدم وصول السلطة و الجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد، أو محاولة الأقليات الاستقلال عن الدولة الأم. كما يعد خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدالهم وطغيانهم دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية،⁹ التي تجد مبررا لأعمالها التخريبية بسبب غياب ميكانيزمات الديمقراطية، مما يخلق إحباطات جماعية تفرز مثل هذه الظاهرة.¹⁰

ب. الدوافع الاقتصادية: إن الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا قويا

من دوافع الإرهاب، فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف¹¹ وانتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل، هو سبب الثورة متى وعى هؤلاء حقيقة مستغلهم ، وعلى المستوى الدولي تتمثل الأسباب الاقتصادية في عدم توازن النظام الاقتصادي العالمي واستغلال موارد الشعوب وخبراتها وهي تعني بصورة أو بأخرى حرمان هذه الشعوب أن يمتلكوا وتمكين شعوب أخرى من امتلاكها.¹²

ج. الدوافع الاجتماعية: قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى، مما قد يؤدي بها إلى نوع من العزلة والشعور بالافتراق أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها، فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية تمارس نشاطاتها في سعي منها إلى تغيير تلك الأوضاع، وقد أكد من جهته "تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي" في مجلس الشورى المصري على أن: (البطالة تمثل الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو الإرهاب، حيث أنها تخلق وضعاً عقلياً ونفسياً لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني يجعل استقطابهم أمر يسير إلى حد كبير). وقد توصلت دراسة "Hoselitz" إلى أن انتشار التعليم يترتب عليه بروز أنماط جديدة من الوعي السياسي والحراك الاجتماعي يؤدي إلى احتمال زيادة العنف وقد أكد هذا "أومليل" في دراسته حول أسباب العنف.¹³

3- المبحث الثاني: : الحركات الإرهابية الناشطة في المنطقة:

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأهم الجماعات التابعة لها وكذا حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، ثم نرجع على انتشار مختلف التنظيمات الإرهابية بدول المنطقة بما فيها الجزائر، المغرب، ليبيا....

1-3- المطلب الثاني: أهم التنظيمات الإرهابية

تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل ونشاط ما عرف بالإسلام السياسي، المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها. ولم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي ولا كان تأثيرها في المجتمعات متساوياً، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه.

ولم يغيب عن أحد أنه بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطوراً نوعياً في توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل عملها ونشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشاراً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات أُلقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعاً جديداً من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الضيقة بدلاً من السليمة التي سميت بالإسلام العسكري. هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطُح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة¹⁴ ، وهذا ما سنتطرق للحديث عنه بشيء من التفصيل عبر عناصر هذا المبحث. عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات، منها الاستبداد المحلي¹⁵ ، و الطغيان الأجنبي، وما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين، بل تحول تمرداً إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح والانحراف

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة

لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، لأنها ترى نفسها مهمشة، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها كذلك الاقتناع الفكري بوجوب العمل على التغيير بمنهج عنفي، وتعرض الكثير منهم إلى ظروف و أحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرّموا حق العمل الشريف في بلدهم فظلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصدر رزق شريف في ظل حراك اجتماعي لا يرحم، فما وجدوا أمامهم انساب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة، و التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد¹⁶

فيما يخص الهيكل التنظيمي فقد تم تصميمه وما يتماشى مع المناطق التي ينشط بها، إلا أن العمليات الأخيرة التي قامت بها فرنسا في شمال مالي سنة 2012 وتصفية العديد من قادة المنظمة البارزين، أدى إلى تغيير التنظيم¹⁷، الأمر الذي دفع بأمرها "درودكال" إلى إعادة تنظيم انتشار الجماعة ليشمل الأقاليم التي تنشط فيها، فقام باستحداث عدة كتائب تنشط كل واحدة في مناطق معينة، ويمكن ذكر أهم هذه الخلايا كالتالي:¹⁸

✓ كتيبة الفرقان: بقيادة" الموريتاني أبو طلحة" حيث تنشط في موريتانيا وتتكون من محاربين من جنسيات مالية وموريتانية.

✓ كتيبة طارق بن زياد: بقيادة" سعيد أبو مقاتل" من أصول جزائرية.¹⁹

✓ كتيبة الأنصار: بقيادة "عبد الكريم طالب" من أصول مالية وهي تنشط في النيجر وشمال مالي.

وحركة بوكو حرام "Boko Haram"، التي تنشط في نيجيريا تأسست سنة 2002، هدفها هو نشر تعاليم الدين الاسلامي في نيجيريا.

✓ شباب الصومال: تأسست سنة 2006، في الصومال. وأنصار الشريعة: تأسست سنة 2011، بتونس.²⁰

حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO :

يُعد شاط القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من بين أعقد التنظيمات النشطة في المنطقة، إلا أنها ليس التنظيم الوحيد فهناك تنظيمات أخرى تنشط في المنطقة، ففي سنة 2011، تم تأسيس التنظيم الإرهابي المدعو بـ "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وتنشط في أقصى شمال مالي بمدينة "غاو".²¹

جماعة أنصار الدين:

تُعد هذه الجماعة من بين التنظيمات الإرهابية الأكثر نشاطاً في المنطقة، منذ سنة 2012 والداعية إلى تطبيق الشريعة الاسلامية في شمال مالي وتعتبر منطقة "كيدال" مركز نشاطها.²²

عموماً يمكن القول أن إدراك السلطات الجزائرية لأهمية النزاع الطوارقي واحتواء تأثيره على أمنها، فإنها أخذت في الحسبان الخطر والتجدي الكامن وراء تصاعد نشاط الإرهاب وتعاضم نفوذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في الجنوب الجزائري، إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي شنت هجمات في الجنوب الجزائري²³، إلا أن التحدي الحقيقي لدول الإقليم هو تحالف الحركات الإرهابية في الساحل مع التنظيم الجديد والذي يسمي نفسه "دولة الخلافة الاسلامية".

على هذا النحو يكمن التهديد الرئيسي للإرهاب في الساحل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بمختلف فروع النشاط الجهادي وارتباطها بالأشكال المتعددة للإجرام المنظم.

الجزائر:

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان "الجماعة المسلحة" و "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروغدال" المعروف بـ"ابو مصعب عبد الودود، وهو الرئيس الحالي لهذه الجماعة.²⁴ ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هذه المنطقة، فهناك من يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هواري بومدين" بالاستيلاء على السلطة وما كان سائدا في فترته²⁵ وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادتنا إلى ظهور الحركات الانتفاضية في 05 أكتوبر 1988 واتجاه آخر يرى أن العنف ارتبط بمسار ديمقراطي سنة 1991 بعد فوز الحزب المعارض لسلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كذلك تفاقم و تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفًا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجموعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي.²⁶

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح، وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية أخطر من "الجماعة المسلحة"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من "السلفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي". وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة "أسامة بن لادن"، الذي زكى المبادرة وأصدر بيان من بين ما جاء فيه: (بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة أسامة بن لادن كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة)²⁷، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلاً للقاعدة لها في شمال أفريقيا. لتجد متنفساً لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة، ولكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم.²⁸

كما تعرف باقي دول المغرب العربي نشاط معتبر للجماعات الإرهابية:

الحركات الإرهابية في المغرب.

تظهر فيه جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية"، و "الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية"، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية، و من بين أعضائها "حسن الكتاني" و"محمد عبد الوهاب"، ونجد "عبد العزيز أبو البراء" قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر "عزيز الشكاني" و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب.²⁹

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل و تهديد استقرار دول المنطقة

الحركات الإرهابية في ليبيا.

نجد "الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها و مناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007 ، فقد أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي. وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

ويعتبر بعض قادة الجماعة، أمثال الشيخين "أبو يحيى الليبي" ومواطنه "أبو الليث الليبي" من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي ، بل يعتقد البعض أنهم تحولوا فعلا، إلى قادة في صلب تنظيم القاعدة العالمي. و أن "الجماعة الإسلامية المقاتلة" قد اندمجت و ذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قياداتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو اليزيد"، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية والجغرافية لمنطقة المغرب، وبالتالي فمن المستبعد كلية أن تستقل الجماعة بتسمية جديدة تحمل، مثلا، اسم قاعدة الجهاد في ليبيا. لذا علينا أن ننظر، بحرص، إلى الجماعة باعتبارها: نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة، و السعة في العلم الشرعي، و صلابة مواقفهم تجاه تعميم تيار الجهاد العالمي والحفاظ على نقاوة قيادته و التميز في الأطروحة التنظيمية. ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة، ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهري عن تقديمها بوصفها: "كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقذوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا"³⁰ وبانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي، وكذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة.

"الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و "الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية" و "الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" / "السلفية الجهادية"، وهناك من يضيف "الجماعة الإسلامية التونسية"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.

فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة و التي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتبعين سببا مباشرا في الانشقاقات المتتالية في صفوفها. حيث تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بدايته بتوسيع نشاطه نحو الصحراء، فانضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها، كما للقاعدة أهداف بقبول هذه الجماعات كفرع تابع لها، إذ نجد أن القاعدة تهدف إلى³¹:

- محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة.
- توسع ميدان المواجهة لكل منطقة لشمال إفريقيا والساحل.
- الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى وخاصة العراق.
- الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

زمام فاطمة ، حشاني احمد

4- المبحث الثالث: أسباب انتشار وتأثير الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي:

و في هذا المبحث سنتطرق الى اسباب انتشار الجماعات الارهابية بمنطقة الساحل الافريقي، مصادر تمويل هاته الجماعات وكذا تأثيرها على دول المنطقة امنيا، اقتصاديا وسياسيا

4-1-المطلب الاول: أسباب انتشار الجماعات الإرهابية:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بمختلف صورها، وذلك في ظل شساعة المساحة الجغرافية وطول الحدود وعدم القدرة على السيطرة عليها، وسوء الأحوال المعيشية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وانعدام ظروف الحياة الكريمة من فقر وتخلف وعدم توفر المرافق الحيوية، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار إلى جانب العلاقة الخفية التي نُسجت بين جماعات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية لخدمة المصالح المشتركة، مُخْلِفةً حالة من الفوضى واللااستقرار وانعدام الأمن. ومن بين الأسباب التي أدت لإنتشار المد الإرهابي في الساحل يمكن حصرها كالآتي:

عدم الاستقرار السياسي:

تعاني دول الساحل الإفريقي من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فغالبا ما تكثر ظاهرة الانقلابات العسكرية كما هو عليه الحال في موريتانيا، النيجر ومالي، والتدخل المستمر للجيش في الحياة السياسية، إذ أنه عادة ما يكون رئيس الجمهورية في هذه الدول جنرالا في الجيش أو قائدا عسكريا سابقا. فعلى سبيل المثال عرفت النيجر منذ استقلالها عام 1960 أربع انقلابات عسكرية (1974، 1996، 1999، 2010). و سبعة أنظمة جمهورية.

العامل الاقتصادي، الاجتماعي والديمقراطي:

يظهر العامل الاقتصادي في أثر الموارد الطبيعية في اقتصاديات دول منطقة الساحل، ومكانة القطاع الفلاحي في اقتصادياتها. أما المحدد الاجتماعي فيتبين من خلال إشكالية الأمن الغذائي في دول المنطقة وإشكالية الأزمات الإنسانية الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية، بحيث يتشكل المحدد الديمغرافي في ارتفاع عدد السكان بما لا يتماشى وتحقيق التنمية الإنسانية.³²

إشكالية الأمن الغذائي في دول المنطقة:

تعاني دول الساحل الإفريقي من الأزمات الغذائية المتكررة، فبعد الأزمة الغذائية التي عرفتها دول المنطقة عام 2010، أصبحت هذه الأخيرة معرضة أكثر من أي وقت مضى لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل منها ما هو ظرفي كتنقص المحصول الزراعي سنة 2011، نتيجة قلة تساقط الأمطار، ارتفاع أسعار الحبوب في المنطقة: 2011، 2012، ومنها ما هو هيكلي: كهباشة السكان بشكل سريع وارتفاع معدلات الهجرة، التغيرات المناخية وأثرها على المحاصيل الزراعية ونقص الاستثمار الفلاحي واجهاد الأراضي الزراعية.³³

ظاهرة الفشل الدولاتي:³⁴

يعد هلمان و رايتنز (1993)، أول مفكرين استعمالا مفهوم الدولة الفاشلة، إذ يعرفانه على أنه الوضع الذي تكون فيه الدولة غير قادرة تماما على الاستمرار كعضو في المجموعة الدولية، ويؤكد هذين المفكرين أنه من شأن الدولة الفاشلة تعريض مواطنيها للخطر وتهديد جيرانها من الدول الأخرى من خلال نزوح اللاجئين إليها، أو المجازفة بحرب على إقليمها، أو زعزعة الاستقرار الاقليمي.³⁵

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة

كما عرف روتبورغ الدولة الفاشلة بأنها: " تكون الدولة في حالة فشل لأنها لا تستطيع أن تضمن لمواطنيها لفترة طويلة الخدمات السياسية الضرورية، وبذلك تفقد الحكومة لمشروعيتها، وفي نظر أفرادها تصبح الدولة بحد ذاتها غير مشروعة".

تصنف دول الساحل الإفريقي ضمن خانة الدول الفاشلة، تقريبا كل دول الساحل مصنفة في أعلى درجات الفشل كما تدل عليه قائمة الدول الفاشلة لسنة 2012، المنشورة في مجلة السياسة الخارجية. وحسب مؤشر الفشل لصندوق السلام لسنة 2012، تتواجد كل من النيجر وموريتانيا في حالة إنذار، التشاد في حالة إنذار حقيقي، وفي حين تتأرجح مالي بين حالة الإنذار والاستقرار، ولقد عاود مؤشر الفشل لصندوق السلام لسنة 2013 تصنيف هذه الدول بحيث صنف التشاد في خانة تحذير خطير، النيجر وموريتانيا في حالة تحذير، أما ليبيا ومالي فقد صنفتا في حالة إنذار قصوى.³⁶

• مالي نموذج الدولة الفاشلة:

أوضح الإنقلاب العسكري وانهيار الحكومة في مالي مارس 2012، هشاشة النظام السياسي وضعف البناء الساسي والأمني في هذه الدولة، بحيث بين الانقلاب غياب المؤسسات السياسية الفعلية القادرة على تسيير البلاد والحفاظ على الوحدة الوطنية، وضعف المؤسسات الأمنية من الشرطة، الدرك، الجيش وأجهزة المخابرات في الحفاظ على الأمن الداخلي.

في مالي كانت الفترة الممتدة من 1992، 2012 مستقرة إلى حد ما بحيث استطاع الجنرال " أمادو توماني توري " من قيادة التحول الديمقراطي في مالي مع انتخاب "ألفا عمر كوناري" لعهدتين، وبعدها انتخاب " أمادو أماني توري" لعهدتين متتاليتين على التوالي: 2002، 2007. وطوال هذه الفترة حوالي 20 سنة، اعتبرت دولة مالي مثالا للديمقراطية في غرب افريقيا، وهذا مقارنة بالدولة الأخرى في المنطقة، إذ كانت سياسة التوافق عي السياسة المنتهجة في تسيير البلاد، إذ لم يكن لأي حزب الأغلبية في البرلمان، وكانت الحكومة حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل التشكيلات السياسية الرئيسية.

وبالرغم من أن الانتخابات حرة وشفافة، إلا أن نسبة المشاركة في انتخابات 2007، كانت ضعيفة 36% في الانتخابات الرئاسية، 33% في الانتخابات التشريعية، مما يؤكد غياب الثقة لدى الطبقة السياسية في الانتخابات.³⁷ ونتج عن ذلك تدهور الوضع السياسي في مالي، بحيث امتد الفساد إلى الطبقة السياسية الحاكمة، ونتج عن ذلك سوء تسيير وغياب دولة القانون، ونقص الشفافية في تسيير الميزانية وتوزيع المساعدات، التواطؤ مع الجماعات الإرهابية وجماعات الاتجار بالمخدرات، الأمر الذي عجل من انهيار الدولة. وكان نتيجة لذل قيام انقلاب عسكري في 21 جوان 2012، قبل بضع أسابيع من الانتخابات الرئاسية وقد جاء هذا الانقلاب ليعبر عن موجة الغضب لدى المالميين اتجاه الطبقة السياسية الحاكمة.

أما في شمال البلاد فقد اشتدت حدة النزاع بين الحكومة المركزية وحركات التمرد الترقية، وانتهى الأمر في نهاية المطاف إلى تصنيف دولة مالي ضمن قائمة الدول الأكثر خطورة، وصنفت في حالة إنذار قصوى، وهذا ما بينه مؤشر الفشل لصندوق السلام سنة 2013.

2-4- المطلب الثاني: مصادر تمويل الحركات الإرهابية في الساحل:

التنظيمات الارهابية في الساحل ككل التنظيمات الأخرى فهي بحاجة إلى مصادر تمويل لكي تستمر في نشاطها وتضمن بقائها واستمراريتها في المنطقة فمع الانفلات الأمني الذي تتسم به المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة وتأزم الأوضاع في كل من مالي وليبيا وبدرجة أقل في التشاد والنيجر، كلها عوامل ساعدت عصابات الجريمة المنظمة من جهة ومن جهة أخرى وظفتها التنظيمات الإرهابية التي تعتمد على مصادر تمويل مادية وأخرى فكرية.

أ. مصادر التمويل الفكرية:³⁸

باعتبار أن الحركات الارهابية في الساحل تقر بولائها للقاعدة الأم، فإن الحديث عن المرجعيات التي تغذي نشاطها يدفعنا للحديث عن المرجعية الفكرية للقاعدة الأم وفي هذا الصدد نجد اتجاهين فكريين هما:

- نظرية الجهاد الاسلامي العالمي: يستند فكر " عبد الله عزام " الذي يعتبر الأب الروحي لأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة سابقا، على نظرية الجهاد الاسلامي والتي تقوم على فكرة أن أساس قوة الاسلام العالمي يجب أن ترتكز في أرض اسلامية واحدة، وأنه بالجهاد فقط يتم الانتصار على الكفار والمشركين لإقامة شريعة الله والخلافة الاسلامية.
 - السلفية الجهادية: يرى الكثير من الباحثين أن السلفية الجهادية هي الأساس الفكري لتنظيم القاعدة، وهي محاولة لتوفيق ما بين السلفية والحنبلية وفكر السد قطب تيارات أخرى.
- ب. مصادر التمويل المادية:

أ. المصادر التقليدية للتمويل: يقصد بها تلك العوائد المالية المحصل عليها من خلال فرض هذه الجماعات الارهابية الإتاوات والضرائب على التجار والمهربين في منطقة الساحل الإفريقي والعاشرين للمناطق التي تخضع لسلطة هذه الحركات، بالإضافة إلى أساليب متنوعة.

- عائدات تحرير الرهائن: تستفيد الحركات الارهابية من الأموال التي تقدمها قدمتها الدول الأوروبية التي سارعت وتسارع الى تقديم الفدية لإنقاذ رعاياها الذين وقعوا في يد التنظيمات الارهابية وهم رعايا يحتلون مكانة عالية كونهم جاؤوا في مهام استخباراتية تحت غطاء السياحة من هذه الجهة، ومن جهة أخرى ضغط الرأي العام على الدول الأوروبية مما يدفعها إلى القبول بشروط تلك التنظيمات.

ب. التمويل الخارجي: هذا الصنف من المصادر يتعلق بالصراعات والتناقضات القائمة بين دول المنطقة والتي تتورط أحيانا في الاستفادة من هذه الجماعات وتستعملها في ضرب الدول المنافسة لا ضعافها والضغط عليها وهو ما تدركه الجماعات المسلحة وتستفيد منه، وفي هذا السياق كشفت مصادر استخباراتية فرنسية. أن قطر هي التي تمول الحركات الإرهابية في مالي بهدف تسهيل اختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في " غاو " كما اتهم جهاز الاستخبارات الفرنسية قطر بمنحها مبالغ ضخمة لكل من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار الدين، وقد تلقت هذه الحركات الأموال القطرية بالدولار الأمريكي.

3-4-3- المطلب الثالث: تأثير الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الإفريقي على الأبعاد المختلفة للأمن:

في ظل زيادة تنامي النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في الآونة الأخيرة التي ميزها تأزم الوضع الأمني في كل من مالي وليبيا وتونس، تم استغلال هذا الوضع من طرف التنظيمات الإرهابية من خلال تكثيف نشاطاتها الموجهة للدول المحاذية، مع توسيع مكثف لعمل العصابات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة

والسجائر والتي تمارس اختطاف الرهائن والابتزاز والسطو، وكل هذا يؤدي إلى اللااستقرار في المنطقة عامة والجزائر بصفة خاصة. وهذا ما أدى بدوره لزيادة الميزانية المخصصة للدفاع والأمن من أجل مواجهة الإرهاب، كما شهدت بعض دول المنطقة تحولا على مستوى العقيدة العسكرية الأمنية من خلال اشتراكها في تدريبات ميدانية للخوض في حروب ذات طبيعة لا تماثلية.

لقد شكل الانفلات الأمني في مالي وليبيا احياء لنفوذ الإرهاب وتمدد نشاطه مع توجيه تلك الأنشطة الإجرامية إلى الدول المحاذية. ومع زيادة التحالفات البينية بين الارهابيين وتجار المخدرات من جهة والارهابيين وشبكات الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى، تأزم وتعقد الوضع أكثر وانفلتت الأمور وخرجت عن السيطرة بحيث أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ملاذا آمنا وحاضنة خصبة لتفريخ مختلف الأنشطة الإجرامية. صعوبة تأمين الحدود خاصة مع زيادة تحالف الارهابيين مع تجار المخدرات وشبكات الهجرة غير الشرعية.

ومن بين مجمل التأثيرات الناجمة عن نشاط الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والتي أثرت سلبا على الأبعاد المختلفة للأمن في المنطقة حيث تظهر هذه التأثيرات كالاتي:

1. تأثير الإرهاب في الساحل على البعد السياسي:

يقصد بالبعد السياسي حسب المفكر "باري بوزان" بأن الشق المتعلق باستقرار المؤسسات السياسية، ومدى تكامل نشاطها في اطار استراتيجية وطنية عليا تسعى من خلالها إلى تحقيق مشروع سياسي. اضافة إلى استقرار المؤسسات السياسية فالأمن السياسي يشمل كذلك علاقة الدولة بالدول والحكومات الأخرى في منظومة العلاقات الدولية. كما يرى باري بوزان أن التهديدات السياسية قد تأخذ عدة أشكال من أهمها نخص بالذكر التنافس والصراعات ما بين الايديولوجيات داخل النظام السياسي، أو مهاجمة الدولة في حد ذاته.³⁹ هذا وتكمن الأهداف المرجعية للبعد السياسي في سيادة الدولة ومشروعها السياسي الذي تعمل على تحقيقه. ومن أجل اسقاط هذه المعطيات على واقع منطقة الساحل الإفريقي فإن نشاط الجماعات الإرهابية تسعى من خلال عملياتها الإرهابية إلى هدفين أساسيين هما:

أ. الهدف الداخلي للهجمات الإرهابية يتمثل في اضعاف شرعية النظام السياسي القائم وذلك من خلال التكتيف المتواصل لعملياتها الإرهابية التي تستهدف المواطنين وممتلكاتهم والبنى التحتية وكذا الأماكن العامة، وذلك من أجل إظهار للمواطنين أن دولتهم من خلال النظام الذي يقوم عليها، عاجزة عن حمايتهم وضمان لهم الحد الأدنى من الأمن والاستقرار، وهذا ما يفسر العمليات الإرهابية المتفرقة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

ب. وفيما يتعلق بالهدف الخارجي للهجمات الإرهابية فهو يتمثل في وضع الدولة في موقف حرج أمام التزاماتها الإقليمية أو الدولية اتجاه الدول والحكومات الأخرى، وهذا ما يفسر استهداف الحركات الإرهابية لاختطاف السياح والعمال الأجانب الذين يعملون في الشركات النفطية. اضافة للعوائد التي يحصلون عليها جراء دفع الفدية فهم يسعون لوضع دول المنطقة في موقف محرج اتجاه المجتمع الدولي، بل أخطر من ذلك قد يهدد عامل السيادة بخطر التدخل الخارجي بحجة حماية رعايا الدول الأخرى، وهو ما عرض دول الساحل الإفريقي لضغوطات خارجية نتيجة هذه الأعمال الإرهابية.

يقصد بالبعد الاقتصادي للأمن كل ما يتعلق بحركية العملية التجارية سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها، بالإضافة إلى عمليات الانتاج الموجه لتلبية حاجيات المواطنين داخل الدولة، أو الموجه للخارج، دون أن نغفل النشاطات الأخرى المتعلقة بعملية التسيير والتنمية والمال.

أما فيما يخص الأهداف المرجعية لهذا البعد فتتمثل في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضمان أمن وسلامة الأنابيب النفطية والغاز الموجهان نحو التصدير من أي أضرار أو خطار قد تلحق بهما. ولاشك أن ما يقوم به تنظيم القاعدة من أعمال تخريبية ضد المجال المغربي عامة والافريقي خاصة سيكون كفيلا بأن يلحق الضرر الجسيم باقتصاديات دول المنطقة وذلك من خلال:

- ✓ استهداف المنشآت الاقتصادية.
- ✓ القضاء على السياحة من خلال لجوء الارهابيين إلى خطف الرهائن واحتجازهم.
- ✓ عرقلة أعمال التنقيب والاستكشاف.
- ✓ عمل الجماعات الارهابية على منع قدوم الفاعلين الاقتصاديين الأجانب للمنطقة بهدف الاستثمار، وذلك من خلال تهديد وجودهم وعرقلة نشاطهم.
- ✓ زيادة الانفاق على القطاع العسكري من خلال زيادة الميزانية الموجهة للدفاع وذلك تماشيا وتنامي النشاط الإرهابي مما يؤدي إلى التأثير على التنمية الاقتصادية.⁴⁰

ما يمكن استنتاجه هو أنه وبسبب تصاعد خطر الإرهاب تصاعد معه حجم الانفاق الحكومي على الجانب العسكري من أجل مواجهة واحتواء هذا الخطر، وأنه بدل الإنفاق على مجالات التنمية لبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة تم توجيه الانفاق نحو القطاع العسكري والدفاعي لتأمين الاستقرار الداخلي.

تأثير الإرهاب في الساحل على البعد المجتمعي للأمن:

إن الحديث عن تأثير الإرهاب في الساحل على الأمن المجتمعي لدولة، يدفعنا بدءا للتعريف بالبعد المجتمعي، حيث عرفه "باري بوزان" بأنه غياب أي تهديد يشكل خطرا على القيم المكتسبة للجماعات والأقليات التي تتواجد داخل اقليم الدولة، وغياب أي تهديد لهوية هذه الأقليات.

ومع زيادة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الافريقي، زاد معه النزوح وطلب اللجوء نحو الدول المحاذية وعلى رأسها الجزائر، وهذا نتيجة للوضع المتأزم في المنطقة.⁴¹ إضافة إلى شعور المواطنين بعدم أهميتهم وهذا في اطار عجز الدولة عن توفير الحماية والأمن لهم وهو ما ينعكس سلبا على مستوى الولاء لها.

كنتيجة لما سبق، عرفنا أن هذه الجماعات تقوم بأعمال تخريبية واعتداءات ضد العسكريين والمدنيين، أي تبني استراتيجية عمل عنيفة داخل إقليم الساحل الافريقي وخارجه، وهذا ما أثر سلبا على أمن هذه الدول ونظامها الإقليمي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة فمن بين أثار النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة:

- 1- تآثر البنية المجتمعية: إن ظهور أفراد على قدر كبير من التطرف والعنف هو من أخطر ما يمكن التعرض إليه في إطار بنية المجتمع فكثير من الأسر انشقت وقبائل تخالفت بسبب أفراد تبناوا العنف سبيلا و انضموا لجماعات الإسلام العسكري، وصاروا أدوات هدم وقتل بدلا من أن يصيروا أدوات بناء وحياة في مجتمعاتهم.

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل وتهديد استقرار دول المنطقة

2- تقلص الأمان : حدث تقلص في مساحات الأمان وسط الدول الإفريقية ، وهو تقلص نسبي فيما بينها، بمعنى أن نسبة الاضطراب والوهن الأمني ليست نفسها في كل الدول المغربية فمثلا ليبيا أكثر أمانا وكذا نسبة الأمان في تونس أكثر منها في الجزائر وهذه الأخيرة هي أكثر دول المغرب العربي تعرضا لتهديدات الإسلام العسكري وتضررا من نشاطاته.

تأثر الأوضاع الاقتصادية : حيث أن توفر الأمن هو من أهم مشجعات النمو الاقتصادي والاستثمارات بأنواعها، فلما قلت نسبة الأمان عزف الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين عن استثمار أموالهم في الدول الافريقية، وهذا يشكل خطرا على إقتصادات الدول لاسيما على الدول غير الثروات، أي التي لا تملك المواد الطاقوية المهمة وتعتمد على المساعدات الخارجية والسياحية مما هو الحال في المغرب وتونس⁽⁴²⁾، وهذا يقودنا إلى اعتبار الإرهاب سببا في تأخير مسيرة التنمية في البلاد المغربية وسببا في تعطيل النشاط الاقتصادي وتشويه صورة الإسلام والمسلمين وتضييق عليهم خارج عالمهم الإسلامي.⁽⁴³⁾

4- إستنتاجات:

من خلال ما سبق عرضه نستخلص بأن الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي وجدت الملاذ الآمن لمزاولة كل نشاطاتها وهذا راجع إلى:

- ✓ وجود ثلاثة حركات ارهابية نشطة تتمثل في كل من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الحركة من أجل الوحدة الجهاد في غرب افريقيا وحركة أنصار الدين.
- ✓ أساس استمرارية هذه الحركات الارهابية يعتمد على ثلاثة مصادر أساسية للتمويل وهي تشمل مصادر مادية ومصادر فكرية.
- ✓ طبيعة العلاقة القائمة بين الحركات الإرهابية الناشطة والتي اتسمت بالتعاون والعمل المشترك وذلك بسبب التطلعات المشتركة وتقاسم نفس الأدوار والأعداء.

خلاصة:

تعرف منطقة الساحل الافريقي حالة لا استقرار، وانفلات أمني رهيب تغذيه التقاطعات التي تربط شبكات الجريمة المنظمة بالجماعات الإرهابية المتمركزة في المنطقة، في إطار ازدواجية الأدوار بين مختلف الأنشطة الإجرامية، فقد باتت المنطقة مصدرا من مصادر اللأمن وانعدام الاستقرار اقليمي ودوليا، بفعل تنامي مختلف صور الإجرام المنظم، (تجارة المخدرات، تجارة السلاح، الهجرة غير الشرعية ...)، على غرار العلاقات البينية التي شكلتها مع الجماعات الإرهابية في المنطقة والتي وجدت البيئة الخصبة لنشر أفكارها التطرفية وتوجيه نشاطاتها ضد دول المنطقة، فأصبحت منطقة الساحل الإفريقي فضاء مناسباً لتمرکز مختلف أشكال الجريمة المنظمة.

أ. المراجع باللغة العربية:

• القرآن الكريم.

1. أحمد عبد العزيز الأصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004).

2. أمال ش، الأمن والتنمية: تحديات القارة الإفريقية، مجلة الجيش، ع.533 (أوت2009).
3. بوادي حسنين المحمدي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، دار الفكر الجامعي، شركة جلال للطباعة العامرية، الإسكندرية، 2004.
4. جان بيار فيليو، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارنيغي، ع.104، (أكتوبر، 2009).
5. جمعية الأطلس، الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب.
6. درياس زيدومة، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع.1 (مارس2011).
7. سامي إبراهيم، "هل للسلفية الجهادية جذور فكرية"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.
8. سعيد خطاوي، الأمن الوطني الجزائري ورهانات التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (2011، 2017)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2018.
9. سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013).
10. سميرة باسط، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).
11. عبد الحفيظ ديب، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديدا دول الساحل"، أشغال الملتقى الوطني حول: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، الجزائر: 15 أكتوبر 2012.
12. عبد الناصر جريز، الإرهاب السياسي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
13. عمار جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.
14. غريب محمد، "الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008.
15. كمال الدين شيخ محمد عرب، "التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، (4 فيفري 2014).
16. محمد سعد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 113.
17. محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000.

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل و تهديد استقرار دول
المنطقة

18. محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

19. نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

20. نصيب عتيقة، "التحديات الأمنية في المغرب العربي"، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008.

21. يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر 2012).

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Les équipes de La CMAIS, Al Qaida au Maghreb Islamique : histoire , réseaux,(Rabat : COMPAGNIE MEDITERANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATRGIQUE,2013).
2. Angélique Mounier, "La Lutte contre AL-Qaida au Maghreb peine a'organiser", Journal Le Temps, 28 juillet 2010.

ج. المواقع الإلكترونية:

1. خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"، نقلا عن موقع : <http://www.Ahewon.org/debst/show.art.asp%20raise=200651>
2. محمد الأشهب، "المغرب العربي والهاجس الأمني"، نقلا عن: <http://www.aqlem.com/article>
3. دنيا الوطن، "الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب، نقلا عن: <http://www.alwatanvoice.com>
4. ربما صالحه، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أبريل 2007 المتحصل عليه من: www.alarabiya.net
5. أكرم حجازي، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، نقلا عن: <http://www.tawhed.ws>
6. الوقت - ميدل إيست أون لاين، "القاعدة في المغرب العربي - عدو مجهول صحة الفراغ السياسي-"، نقلا عن: <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130>
7. مرصد الارهاب، "من الإرهاب الأعشى إلى العنف العدمي"، مرصد الإرهاب نقلا عن: <http://www.alerhab.net.2008>
8. يونس زكور، "الإرهاب والإجرام أية علاقة"، نقلا عن موقع: <http://www.ahewar.org>

الهوامش:

¹ سورة البقرة. آية 405.

² سورة الأنبياء. آية 60.

³ سورة القصص. آية 32.

⁴ عبد الناصر جريز، الإرهاب السياسي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 23.

⁵ نبيل حلبي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21.

⁶ يونس زكور، "الإرهاب والإجرام أية علاقة"، نقلا عن موقع: <http://.ahewar.org>

⁷ غريب محمد، "الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر استراتيجية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 255.

⁸ المرجع نفسه، ص ص 286-287.

⁹ عبد الناصر جريز، مرجع سبق ذكره. ص 196.

¹⁰ محمد سعد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 1993، ص 11.

¹¹ نصيرة رداق، المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002-2003)، ص 16.

¹² أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 25.

¹³ رداق، مرجع سبق ذكره. ص ص 16-17.

¹⁴ خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"، نقلا عن موقع: <http://www.ahewon.org/debst/show.art.asp?raise=200651>

<http://www.ahewon.org/debst/show.art.asp?raise=200651>

¹⁵ محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000، ص 53.

¹⁶ مرصد الإرهاب، "من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي"، مرصد الإرهاب نقلا عن: _____

<http://www.alerhab.net.2008>

¹⁷ جان بيار فيليو، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارنيغي، ع.104، (أكتوبر، 2009)، ص ص 2-3.

¹⁸ Rabat : COMPAGNIE (Les équipes de La CMAIS, Al Qaida au Maghreb Islamique : histoire , réseaux,

pp.8-9.)INTELLIGENCE STRATRGIQUE,2013'ANALYSE ET D'MEDITERANEENNE D

¹⁹ سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013)، ص.50.

²⁰ سميرة باسط، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2014)، ص.99.

²¹ كمال الدين شيخ محمد عرب، "التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، (4 فيفري 2014)، ص.4.

²² Angélique Mounier, "La Lutte contre AL-Qaida au Maghreb peine á'sorganiser" *Journal Le Temps*, 28 juillet 2010, p.04.

²³ يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر 2012)، ص.2.

عنوان المقال: الجماعات الارهابية العابرة للحدود في افريقيا منطقة الساحل و تهديد استقرار دول المنطقة

- ²⁴ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.
- ²⁵ محمد فهم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- ²⁶ الوقت - ميدل إيست أون لاين، "القاعدة في المغرب العربي - عدو مجهول صحة الفراغ السياسي -"، نقلا عن: <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130>
- ²⁷ عمار جفال، " القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010، ص 13.
- ²⁸ دنيا الوطن، "الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب، نقلا عن: <http://www.alwatanvoice.com>
- ²⁹ ربما صالحه، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أبريل 2007 المتحصل عليه من: www.alarabiya.net
- ³⁰ أكرم حجازي، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، نقلا عن: <http://www.tawhed.ws>
- ³¹ محمد مقدم، مرجع سبق ذكره. ص ص 83-84.
- ³² جمعية الأطلس، الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب، ص 244.
- ³³ نصيب عتيقة، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي"، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008. ص 17.
- ³⁴ سعيد خطاوي، الأمن الوطني الجزائري ورهانات التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (2011، 2017)، أطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2018، ص ص، 145/159.
- ³⁵ سامي إبراهيم، "هل للسلفية الجهادية جذور فكرية"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010، ص 15.
- ³⁶ خطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 161.
- ³⁷ مرجع نفسه، ص 170.
- ³⁸ عبد الحفيظ ديب، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديدا دول الساحل"، أشغال الملتقى الوطني حول: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، الجزائر: 15 أكتوبر 2012، ص 50.
- ³⁹ أحمد عبد العزيز الأصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص 114.
- ⁴⁰ درياس زيدومة، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع 1. (مارس 2011)، ص 322.
- ⁴¹ أمال ش، الأمن والتنمية: تحديات القارة الإفريقية، مجلة الجيش، ع 533 (أوت 2009)، ص ص 14-16.
- ⁴² خالد إبراهيم المحجوبي، مرجع سبق ذكره.
- ⁴³ محمد الأشهب، "المغرب العربي والهاجس الأمني"، نقلا عن: <http://www.aqlem.com/article.htm>